التعليم العالي والقطاع الخاص

الشراكة..القضية الأهم لمواكبة احتياجات التنمية

تحديات: العولمة- تقنية الإتصالات والمعلومات- الانفجار المعرفي..تحديات الواقع والمستقبل

■،، بطرق شتى من المؤكد أن مشروع إستراتيجية تطوير التعليم العالي في بلادنا سيعزز كثيراً من تحقيق الرؤى المستقبلية داخل هذا الحقل، ولهذا الغرض إحتشد عدد كبير من رجالات التعليم العالي هذا الأسبوع ووقفوا على مدى يومين لتدارس كيف يمكن صياغة رؤية مستقبلية وشراكة فاعلة بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص لمواكبة احتياجات التنمية وسوق العمل، وسعياً من الجميع «لإثراء مشروع الإستراتيجية وتعميق مبدأ الشراكة في إعدادها بين كل الأطراف ذات العلاقة».

متابعة/عبدالله محمد حزام

٤ ,١٨٪ من الجامعيين و٩ ,١٦٪ دبلوم بعد الثانوية لا يعملون في مجال التخصص

برامج وتخصصات الجامعات الأهلية نسخة مكررة للجامعات الحكومية

اللغة الأجنبية- تشغيل الأدوات والمعدات- الحاسوب- والأعمال المحاسبية- صعوبات الخريجين

التمويل الحكومي للتعليم العالي في متوسطه يمثل ٩٥٪ من إجمالي مصادر التمويل خلال «٢٠٠١-٢٠٠٥م»

المحاضرة ما تزال الأسلوب الأول للتعليم والتعلم والتقويم في عموم جامعاتنا

الورشة التي تطرقت من خلال ستة محاور إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي وتحليل واقعه ومصادره، والشراكة مع القطاع الخاص، وواقع العلاقة مع متطلبات سوق العمل، بدت كما لو أنها تظاهرة خصوصاً وأنها تطرقت إلى أهم قضية في واقعنا التعليمي.

- أوراق العمل المقدمة تستحق الإنتباه فإلى تفاصيلها:

الأمر مزعج حقاً الآن في قضية المخرجات وسوق العمل، هذا ما تؤكده مسوحات القوى العاملة وتطرحه الدراسات بوضوح، ففي ورقة عمل «مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل» للدكتور علي محمد شاطر مثنى- يتضح الكثير من ذلك.

خلل قائم

فمن خلال عرض لأهم مؤشرات واقع العاملين الخريجين بدى أن أهم خصائص العاملين من الخريجين هي أن نسبة كبيرة من العاملين من الجنسين هم من الشباب، أي من السن الإنتاجية، إذ تبلغ نسبة الذين هم في الفئة العمرية ١٥-٣٩ سنة ٨٢,٦٪، بينما لا تتجاوز نسبة الذين هم في سن ٤٠ سنة فاكثر ١٧,٤٪ وحسب الدراسة يعود ذلك لاعتماد أصحاب العمل على الشباب من حملة المؤهلات.

وتتوزع عينة العاملين من حملة المؤهلات بحسب مستوى الشهادة بنسب تصاعدية، حيث تبلغ ٦,٧٪ من حملة شهادة مراكز التدريب المهني ١١٪ من حملة شهادة ثانويات فنية أو مهنية، ٢٥,٣٪ دبلوم ما بعد الثانوية، ٦,٩٪ من حملة الشهادة الجامعية فأعلى «مع ملاحظة أن النسبة الكبيرة من الإناث ٧,١٢٪ من حملة المؤهلات الجامعية».

وتشير الدراسة إلى توزيع عينة المسح بين التخصصات كالآتي: ٤٢٪ العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية بما في ذلك الثانوية التجارية، ٣٠٪ المهنية والفنية ١٠,٧٪ العلوم التطبيقية ٧,٨٪ العلوم الطبية والصحية ٥,٧٪ العلوم البحتة «طبيعية، حياتية»، وتتركز أعلى نسبة من عينة المسح في الآتي: ٣٩,٤٪ مهن الاختصاصيين ٢٨,٥٪ الفنيون والمهنيون المساعدون ١١,٤٪ الكتبة ٩,٤٪ المشرعون وكبار المسؤولين والمدراء ٢,٢٪ الحرفيون، ٢,٧٪ عمال تشغيل وتجمع المصانع، وحسب الدراسة فإن الإجمالي ٩٣,٦٪.

الدكتور/ علي محمد شاطر، عند دراسته للعلاقة بين العمل والمؤهل والتخصص اتضح له أن الذين لا يعملون في مجال الدراسة والإختصاص بحسب المؤهل بلغت نسبتهم بين حملة الشهادة الجامعية ١٨,٤٪ ويليها دبلوم بعد الثانوية ١٦,٩٪ من مجموع غير العاملين في مجال الدراسة ضمن كل مستوى تعليمي.

أمور أخرى برزت إلى الواجهة فقد تبين أن الذين يواجهون إشكالية عدم توافق المهنة مع المؤهل والتخصص تزداد نسبتهم ضمن الفئات ذات الدخل الأقل والتي تبدأ باقل من ١٠,٠٠٠ ريال. وتقل تدريجياً في فئات الدخل العليا، وعلى العكس من ذلك تزداد نسبة من يعملون في مجال الدراسة والتخصص «علاقة قوية ومتوسطة» ويقعون ضمن فئات الدخل العليا التي تنتهي بأكثر من ٦٠,٠٠٠ ريال.

صعوبات الخريجين

وكشفت الدراسة الميدانية أن الصعوبات التي واجهها الخريجون عند مزاولة المهنة حوالي ١١,٧٪ من أفراد العينة من حيث التعامل مع التجهيزات والمعدات وغيرها من متطلبات العمل والغالبية العظمى هم من حملة الشهادة الجامعية وما فوق ٦٠,٩٪ ويليها الدبلوم بعد الثانوية ٢٦,٧٪.

وتركزت الصعوبات في اللغة الإنجليزية وتشغيل الأدوات والمعدات واستخدام الحاسب الآلي، بينما وجد أن ٨٧,٢٪ من خريجي التعليم الجامعي يواجهون صعوبات أوسع تراوحت بين صعوبة اللغة الأجنبية تشغيل الأدوات والمعدات، وصعوبة تشغيل الحاسب الآلي، وكذا الأعمال المحاسبية.

تحديات الواقع والمستقبل

وحول التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية: الواقع والرؤية المستقبلية- لخص الدكتور/ محمد بن محمد مطهر- نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي ذلك في تحديين، الأول تمثل في ما وصفه بالتحديات الخارجية، والتي من أبرزها العولمة «لقد ساعدت العولمة بل سارعت من فرص زيادة التبادل الثقافي بين الأمم عبر تسهيل التواصل بين الطلبة وهيئات التدريس في البلدان المختلفة، وفي إبرام وعقد الإتفاقات بين الجامعات والكليات في البلدان المختلفة، وتبادل هيئات التدريس، وانتشار ظاهرة التعليم عن بُعد، والتعليم الالكتروني. بل تعدى الأمر ذلك إلى إنشاء فروع للعديد من الجامعات الغربية في بلدان أخرى، وكذا توفير فرص الحصول على درجات علمية من جامعات شهيرة، وغيرها دون الحاجة للسفر».

نفس الأمر حسب رأي الدكتور مطهر في مسألة تقنيات الاتصالات والمعلومات «فقد أدت تقنيات الإتصال إلى ثورة في مجال التعليم والتعلم والبحث والتقييم، فالإطلاع على الجديد من العلوم والمعارف المتاحة عبر الإنترنت زاد من قدرة الطالب وعضو هيئة التدريس وغيرهم من الأفراد على اكتساب المعرفة». ويتساءل الدكتور مطهر هنا.. كيف نعمل على امتلاك تقنية المعلومات في المجتمع عموماً، وفي مؤسسات التعليم العالي خصوصاً؟. «وهذا التحدي الذي نواجهه الآن».

ويضيف أمر ثالث وهو الانفجار المعرفي في إشارة إلى مؤسسات التعليم العالي باعتبارها أهم مؤسسات إنتاج المعرفة والتي تتطلب إعادة النظر في دور هذه المؤسسات، وتحديث آليات التعامل مع المعرفة، وكيفية استخدام المعرفة في حل المعضلات والأزمات، والاستفادة منها في حل مشكلات التنمية.

أما التحدي الثاني الذي تطرق إليه نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي في ورقة هو التحدي الداخلي والذي يأتي في قائمته تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، والإعتماد الكبير على التمويل الحكومي، وكذا محدودية الطاقة الاستيعابية للجامعات اليمنية، أيضاً محدودية هياكل التعليم العالي، وإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في مجال التعليم العالي بالإضافة إلى ضعف القدرة المؤسسية، والكفاءة الداخلية وكذا التطور المحدود للدراسات العليا والنقص في الهيئات التدريسية والحاجة للتنمية المهنية وأخيراً تطوير ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

مصادر تمويل التعليم العالي

مصادر تمويل التعليم العالي قضية أساسية في هذا الإطار، هذا ما ناقشه الدكتور/ محمد أحمد الحاوري في ورقته مُركزاً على أربعة مصادر تمويلية تتفاوت من حيث أهميتها النسبية يأتي في مقدمتها التمويل الحكومي «يعتبر التمويل الحكومي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي، وقد شهد نمواً مُضطرداً خلال الفترة الماضية حيث زاد من ١٢,٧٩٣ مليون ريال في عام ٢٠٠١م ويمثل ٩٥,٤٪ إلى ٣٠,١٣١ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م ويمثل ٩٤,١٪ من إجمالي التمويل المتاح للتعليم العالي، أي أن التمويل الحكومي يمثل في المتوسط حوالي ٩٥٪ من إجمالي مصادر التمويل خلال الفترة «٢٠٠١-٢٠٠٥م».

أما ثانياً فيأتي التمويل الداخلي الذاتي الذي يعتبره الدكتور الحاوري هامشياً وضئيلاً حيث ينحصر بين ٢,٤٪ إلى ٤,٤٪ من إجمالي مصادر التمويل المتاحة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م.

وحسب الورقة يتركز التمويل الذاتي في رسوم الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي وهي رسوم رمزية يصل اقصاها إلى ٦,٠٠٠ ريال كرسوم تسجيل في الكليات النظرية وحوالي ٨,٠٠٠ ريال في الكليات العلمية، لكن ثمة مورد ذاتي واعد يتمثل في رسوم النظام الموازي الذي تم إدخاله في برامج الدراسات الجامعية في الثلاث السنوات الماضية.

كما يأتي التمويل من المنح فقد مثلت المنح الخارجية في إطار التمويل للتعليم العالي مورداً ثانوياً حيث بلغ أقصاه في عام ٢٠٠٤م حوالي ٤٣٤ مليون ريال وتمثل ١,٥٪ من إجمالي مصادر التمويل.

وتضيف الورقة تمويلاً آخر وهو التمويل من القروض الخارجية فقد بلغ إجمالي القروض الخارجية للتعليم العالي خلال الفترة «٢٠٠١-٢٠٠٥م» مبلغ ٣٠٥٨ مليون ريال.

وطالبت ورقة الدكتور الحاوري بإجراء ترشيد حقيقي حتى تحقق وفورات مالية يمكن توظيفها في دعم موازنة التعليم العالي وفتح تخصصات نادرة في مختلف مؤسسات التعليم الجامعي ودعم برامج التطوير الأكاديمي.

واقع الجامعات الأهلية

تحت عنوان «واقع الجامعات الأهلية وسبل تطويرها» قدم الدكتور/ داود عبدالملك الحدابي قراءة لمكونات هذا الواقع، ففي مكون البرامج والتخصصات يقول: تضم الجامعات الأهلية ٢٤ تخصصاً إنسانياً و١٤ تخصصاً في العلوم التطبيقية، وفي غالبها تخصصات مكررة للجامعات الحكومية ذات الواقع يسري على المناهج الدراسية «لقد بدأت الجامعات الأهلية عند تأسيسها بتبني مناهج الجامعات التي سبقتها في اليمن أو في المنطقة العربية دون وجود آلية واضحة لتصميم وإعداد وثائق المناهج لكل برنامج مما جعلها نسخة مكررة، بالرغم من جهود بعض الجامعات لمحاولة التطوير لمناهج برامجها».

وفي خانة القبول بالجامعات الأهلية يقول الدكتور الحدابي: بالرغم من تزايد أعداد الجامعات الأهلية والتي يعول عليها قبول أعداد متزايدة من خريجي الثانوية، إلا أن أعداد الطلاب الملتحقين بها لا يمثل سوى ١٠٪ من مجموع الجامعات.

ولا يختلف الواقع في مسألة المباني والتجهيزات «فأغلب الجامعات الأهلية ما عدا القل القليلة منها لا زالت تقدم خدماتها التعليمية في مبان مستأجرة مفرقة نتيجة لمحدودية الإستثمارات المالية فيما لا تزال التجهيزات محدودة في أغلب الجامعات».

كما تتطرق ورقة الدكتور الحدابي إلى قضية الإدارة الجامعية في الجامعات الأهلية والتي تراها في عموم هذه الجامعات متدنية.

أيضاً قضية أخرى أشارت إليها الورقة وهي تمويل الجامعات الأهلية والتي ما تزال محدودة جداً حسب ما خلصت إليه الورقة.

وفي واقع استراتيجيات التعليم والتعلم والتقويم تقول الورقة: «لا زال الأسلوب المتبع في هذا الإطار في عموم الجامعات ومنها الأهلية يقتصر على المحاضرة، وأن دور المتعلم سلبي مما يؤثر على عملية التحصيل»، وتضيف الورقة: «عوائق بالجملة في الجامعات الأهلية تقف أمام تقديم خدمات دعم الطلاب، وتقويم مستوى أداء الخريجين، والبحث العلمي، ومصادر التعليم، وتقنية الاتصالات والمعلومات وأوصى الدكتور الحدابي في ورقته بالعمل على امتلاك الجامعات الأهلية لمبانٍ مناسبة تلبي المعايير المطلوبة، والعمل على تقويم وتطوير مناهج البرامج المختلفة حسب المعايير الدولية مع مراعاة خصوصيات البيئة والمجتمع اليمني، وكذا توفير مصادر تعليمية كافية، واستخدام التقنية في التعليم والإدارة..».

وفي جانب لصيق بتحسين مهارات وقدرات مخرجات التعليم العالي طالبت ورقة عمل «متطلبات القطاع الخاص- تجاري- صناعي- خدمي من مخرجات التعليم العالي»، أعدها رئيس الغرفة التجارية بصنعاء الأخ محفوظ شماخ بوضع قواسم مشتركة يجب تحققها في أي من تلك المخرجات كأرضية ترتكز عليها أية مخرجات ذات كفاءة وفاعلية.

وبالنظر لما احتوته ورقة الغرفة التجارية فإن أهم تلك القواسم هي: تمكن في المعلومات العامة وفهم الرياضيات ومنها الحاسوب وكذا تمكن في فهم اللغة الأم والتمكن من لغة أجنبية واحدة على الأقل بالإضافة إلى تمكن في مبادئ السلوكيات.

وبخلاف المتطلبات التقليدية التي تتطلبها قطاعات العمل فقد لفتت الورقة إلى أهمية وجود تخصصات في مجالات «الفندقة- السياحة- شركات النقل- والاتصالات- المحركات وصيانتها- الثروة السمكية واستثماراتها- التعدين "مناجم" شركات النفط- والهندسة "مدنية- معمارية"» وأكد شماخ في ذات الصدد على أهمية إيجاد كوادر خالقة للصناعات الصغيرة قادرة على الترويج لها وتسويقها إنتاجياً والمساعدة في التشغيل والصيانة والتحديث.

تصوير/ناجي السماوي

تأملات

محمد العريقي

الاستثمار في المسرح

● لمعرفة مستوى تطور أي مجتمع لا ينظر له من زاوية واحدة.. ولا يكتسب صفة الرقي الحضاري من تميزه في مجال واحد أو اثنين.. وإنما يقيم من خلال منظومة تكاملية تشمل مختلف الجوانب ومنها الجانب الثقافي.

● ويعد المسرح في عصرنا الراهن إحدى القنوات التي تسهم في تشكيل وعي الناس الاجتماعي والثقافي والمعرفي، وهذه الحاجات لم يعد الحصول عليها مجانا ١٠٠٪ فكل شيء أصبح له ثمن.

فالزاد الثقافي والمعرفي اصبح كالزاد الذي تشتريه لسد الحاجة إلى الطعام.

● فأنت إذا أردت أن تعرف ماذا يدور في العالم من أخبار وتطورات فستشتري جهاز تلفزيون.. وربما ستشتري جهاز التقاط فضائي (الستلايت).. أو راديو، وإذا أردت خدمة أسرع سوف تستخدم الإنترنت وإذا أردت الاحتفاظ بالمعلومة ستشتري المجلة والكتاب.. وهكذا!! وبرزت للوسائط المعرفية مؤسسات عملاقة يستثمر اصحابها في إنشائها وتسير شؤونها ملايين الدولارات.

● ومثل هذا الاستثمار يمكن أن يزدهر في قطاع المسرح، وأثبتت التجارب أنه وسيلة فعالة في التنمية الثقافية ويعكس أعمالاً ابداعية تشد المتلقي وتثير انتباهه اكثر من أي وسيلة اتصال جماهيرية أخرى.

● والدعوة للاستثمار في مجال المسرح سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص (كما هو معمول في كثير من الدول) هي محاولة بل ضرورة لتنشيط الحركة المسرحية في بلادنا التي يفترض أن تكون مترادفة مع المسار الثقافي الذي فتح ممرات عبور متعددة للكثير من الأعمال الإبداعية، وبقي الممر المسرحي متعثرا بالعديد من العقبات والصعوبات.

● ويبدو أن هناك مخاوف حتى الآن من فتح ملف المسرح بطريقة حماسية من افتراض أن ثقافة المسرح لا تزال غير متجذرة في الوعي المجتمعي بالإضافة إلى محدودية ندرة العناصر الأساسية التي يقوم عليها العمل المسرحي (من كتاب نصوص، ومخرجين، وممثلين، وحالات مسرح.. وكوادر فنية.. الخ).

● صحيح أن هذه هي المعطيات الحالية.. ولكن علينا أن نقتحم المعوقات بارادة قوية وإن كان سيرافقها بعض الاخطاء والراكاة في البداية ولكن لابد أن ننطلق.. ليصبح المسرح وعاء واسعا لكل المبدعين والفنيين والأدباء ومصدراً لفرص عمل جديدة للشباب.

alariky@maktoob.com

لماذا الشجرة؟!

م/علي عبدالله مياس

لماذا الشجرة؟! سؤال مهم يفتح آفاق رحبة ذات تشعبات شتى لأن الحديث عن الشجرة ذو شجون يدغدغ المشاعر ويلين الأحاسيس ويعتبر مصدر إلهام للتعبير عما يجول في الخواطر وتنبض به القلوب المحبة للجمال الطبيعي، لهذا!

لن ينتهي الحديث عن الشجرة مهما تقادمت الأزمان وتطور الإنسان وتمدن، لأن له أسبابه ونتائجه التي لايمكن الخروج عن اطارها فلها الأثر البارز في ملامسة حياة الناس بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إبتداء من المشاهدة لهذا الكائن ونتائج ذلك على البصر والوجدان والحالة النفسية فيخاطب الإنسان بالجمال الطبيعي، ورد الإنسان يكون بانعكاس ذلك على تعبيراته الرقيقة وتصرفاته الهادفة، والتي أثبت العلماء أن وجود الشجرة تجعل الانسان أكثر هدوءاً وأقل عرضة للانفعال في تعامله مع الآخرين هذا من جهة.

أما المناجاة التي تحدث بين الشجرة والطيور فلها منحى ثاني لأن الود بينهما أكبر وأعمق فالشجرة مكان للسكن ومحطة محببة للوقوف، وما يحدث من تبادل لتلك التصرفات المعبرة عن الابتهاج للطيور بوقوفها على الأغصان وترديدها لتلك الألحان الجميلة..

وتعبير الشجرة عن سعادتها الغامرة بذلك بتمايلها يميناً وشمالاً في تناغم بديع لا تستطيع أدائه كبرى الفرق الموسيقية في العالم لأنها نابعة عن الطبيعة ذاتها..

أما الهواء فإنه أكثر فرحاً وسروراً بوجود الشجرة لأنها تعتبر صاحبة اليد السحرية باوراقها لتحويل المكان الذي توجد فيه من مكان يسبب الضيق والاختناق لكثرة ملوثات الهواء، إلى مكان يشرح الصدر ويفرح السريرة، لأنها الفلتر الطبيعي للهواء المحيط، فلا توجد في مكان إلا وكمية الأوكسجين الموجودة فيه أكثر بكثير من أي مكان آخر، لأن الكرم من صفاتها تجود على الإنسان بما ينفعه بتوفير الأوكسجين الذي تتوقف عليه حياة الإنسان وغيره من الكائنات.

وتتقبل برحابة صدر كل الملوثات للهواء مثل ثاني اكسيد الكربون وغيره بالتخفيف منها وإزالتها لأنها تضر الإنسان.

وأهمية الشجرة العظمى تكمن في أنها مصدر الغذاء والدواء والكساء لذلك فهي مصدر من المصادر المهمة التي تعتمد عليها الصناعة في أشياء كثيرة جداً.

كما أن وجود الشجرة يعتبر أحد الوسائل المهمة لامتصاص الضوضاء التي يصدرها اي مكان يكون مصدراً للصوت المرتفع والمزعج للآخرين باحاطة هذا المكان بسياج من الأشجار.

هذا كله دفع العالم الى الاهتمام الكبير بهذا الكائن لأنه يمثل المنقذ للبيئة من التلوث الحاصل للعالم بسبب ما يصدره الإنسان من ملوثات والناتجة عن الصناعات والمواصلات وغيرها، فاحدثت تغيرات في الطقس وتلويث الهواء بصورة مباشرة..

لذلك أسس العالم وزارات بكاملها للاهتمام بهذا المخلوق تسمى الزراعة.. بالاضافة الى تلك المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي تهتم بالشجرة، ونحن في اليمن لسنا بعيدين عن الاهتمام بهذه الشجرة، فما تقوم به الدولة من اعمال ودعوات للاهتمام بالشجرة لا يخفى على أحد.

وما حدث في أمانة العاصمة من انقلاب اخضر لا يستطيع انكاره أحد لأنه يهدف الى تحسين صورة المدينة بزراعة حدائقها وشوارعها بالأشجار والزهور.. مع الإصرار غير المسبوق على بقائها والاهتمام بها.

يحتم علينا تقديم الشكر والعرفان لمن يسعون الى إظهار مدينتنا بصورة جميلة، لذلك ندعو للتعاون الجاد والمثمر من كل أفراد المجتمع للحفاظ على هذه المنجزات والمساعدة في زيادة المساحات الخضراء.

ولو بزراعة شجرة واحدة في كل بيت يوجد فيه مكان للزراعة أو إدخال نباتات الزينة الظلية والمزروعة في إصص والتي يمكن وضعها في أي مكان داخل المنزل..

لأننا بذلك نطيل أعمارنا بمحافظتنا على صحتنا بتوفير الهواء النظيف والغذاء الطبيعي بالاضافة للمنظر الجميل والجذاب..

لهذا يعتبر التعاون من الكل ضروري ولو بكلمة تمنع وقوع الضرر بالشجرة أو تدعو بها الآخرين بتحسين بيوتهم أو المرافق التي يوجدون فيها بضرورة وجود نباتات في هذا المكان لاستعادة ولو جزء بسيط من ماضي اليمن الخضراء أكيد الكل يتمنى ذلك.